

الحماية القانونية للحق في الشرف والاعتبار

دراسة مقارنة

عاقلي فضيلة /i.....
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الحاج لخضر- باتنة

الملخص:

أدت حرية الإعلام كصورة من صور حرية التعبير إلى انتشار الأنباء والأخبار، وهذا النشر إذ يرد على علانية من شأنها إفشاء أسرار الأفراد، ونشر الأخبار بصورة تنتهك أسرار حياتهم الخاصة قد يؤدي إلى المساس بشرفهم واعتبارهم بالإضافة إلى مساسه بسمعة الأسرة، والمشكلة تكمن في موضوع التوازن بين حرية الرأي والتعبير وبين حماية حق الفرد في شرفه واعتباره.

Résumé:

La liberté de l'information comme une forme de liberté d'expression entraîne de plus en plus une sensibilisée aux atteintes qui sont portées à la vie privée et surtout au respect de la dignité et à la considération de la personne et de sa famille., aussi la liberté d'expression n'est cependant pas sans connaître de limite , elle doit être tempérer par la mise en œuvre d'objectifs à valeur humaine. De la même manière ,il convient nécessairement d'assurer sa conciliation avec d'autres droits comme le droit à la dignité et à la considération d'autrui.



مقدمة:

تعتبر حرية التعبير عن الرأي من أهم الحقوق السياسية للإنسان التي كرسها المواثيق والدساتير والقوانين في دول العالم المختلفة. نص الدستور على حماية حق التعبير عن الرأي سواء تعلق الأمر بحق المواطن في الإعلام أو في حرية الصحافة أو في حق النقد.

ولم تعد حرية الصحافة تعني الحق في إصدار الصحف بل صارت تعني أيضا حق المواطن في تعددها والاختيار فيما بينها إلا أنه الحق في الشرف والاعتبار يعتبر قييدا على حرية التعبير الصحفي على أساس أن حدود الحق في الشرف والاعتبار تؤثر في مدى الحرية التي يتمتع بها الصحفي تجاه هذا الحق، بحيث تثور مسؤولية الصحفي عند الاعتداء عليه⁽¹⁾.

بحيث يحق للإنسان أن يحظى باحترام كرامته التي يعتز بها، وبالتقدير الذي يرى أنه يستحقه من قبل المجتمع في ضوء مكانته الاجتماعية، وهذا ما يطلق عليه قانونا بالحق في الشرف والاعتبار، يتميز الشرف بطبيعة شخصية تتعلق بالجانب المعنوي للإنسان وشعوره بأنه يستحق الاحترام من جانب أفراد المجتمع في ضوء الوفاء.

أما الاعتبار فهو يمثل الجانب الاجتماعي، ويعني ذلك التقدير الذي يمنحه المجتمع للشخص في ضوء مكانته الوظيفية والاجتماعية⁽²⁾.

وقد جرى العمل على توفير الحماية القانونية لهما، فالاعتداء على هذا الحق يعطي لصاحبه الحق في التعويض عن الضرر الأدبي، كما يجوز له أن يطلب من القضاء اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الاعتداء أو لوقفه، وقد تأمر المحكمة بنشر الحكم كوسيلة

(1) د/مدحت رمضان، الحماية الجنائية لشرف وإعتبار الشخصيات العامة، دار النهضة العربية، 2004، ص4.

(2) د/عبد الرحمان محمد إبراهيم خلف، الحماية الجنائية للحق في الشرف والاعتبار، رسالة دكتوراه، كلية

الحقوق، جامعة القاهرة، 1992، ص24.



لرد اعتبار المجني عليه. كما يحمي قانون العقوبات الحق في الشرف والاعتبار عن طريق تجريم القذف والسب وإفشاء الأسرار⁽¹⁾.

ومبدأ تجريم الاعتداءات الواقعة على الشرف والاعتبار جاءت به كافة الدساتير المقارنة وجسدته قوانين العقوبات.

والمشروع الجزائري ساير هذه القوانين فقي دستور الجديد (1996/11/28) في المادتين 34 و39.

تنص المادة 34 على ما يلي: "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة".

كما تنص المادة 39 على ما يلي: "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه ويحميهما القانون."⁽²⁾.

وهذه الحماية الدستورية للاعتبار والشرف وجدت صداها في نصوص قانون العقوبات الجزائري، هذا وما يجدر التذكير به أن قانون العقوبات المعدل والمتمم يحمي الشرف والاعتبار ضد أي مساس وذلك في القسم الخامس الذي عنوانه الاعتداءات على شرف واعتبار الأشخاص وعلى حياتهم الخاصة وإفشاء السراري في المواد 289 وما يليها من الباب الثاني الفصل الأول والذي عنوانه الجنايات والجنح ضد الأشخاص. ومن هذه النصوص، المادتان 298 و299 اللتان نصتا على تجريم فعلي القذف والسب.

تنص المادة 298 على ما يلي: "يعاقب على القذف الموجه إلى الأفراد بالحبس من شهرين (2) إلى ستة أشهر (6) وبغرامة من 25.000 دج إلى 50.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين...."

(1) د/محمد ناجي ياقوت، الحق في السمعة، منشأة المعارف، 1985، ص 28 وبعدها.

(2) دستور الجزائر الجديد 28 نوفمبر 1996.



كما نصت المادة 299 على ما يلي: "يعاقب على الموجه إلى فرد أو عدة أفراد بالحبس من شهر(1) إلى ثلاثة (3) أشهر أو بغرامة من 10.000 إلى 25.000 دج ويضع صفح الضحية حدا للمتابعة الجزائية."⁽¹⁾.

إن الحق الذي يتمتع به الشخص في المجتمع يتمثل في الحفاظ على شخصيته أمام أفراد المجتمع ويتحقق ذلك بمعاقبة أي فعل يمسّه في شرفه أو اعتباره عن طريق فعلي القذف أو السب. ولذلك فعنى قانون العقوبات بجرم أفعال القذف والسب إلا في أحوال استثنائية وجد فيها أن إهدار الإحرام الواجب للشخص في شرفه واعتباره أمر تستلزمه مقتضيات حرية العمل الصحفي من أجل تحقيق مصلحة الجماعة⁽²⁾.

أهمية الدراسة والوضع التاريخي للحق في حرمة الشرف والاعتبار:

يعتبر الحق في الشرف والاعتبار من أهم الموضوعات على المستويين الدولي والداخلي معا، وكذا الشريعة الإسلامية، وذلك يرجع لاتصاله بحريات الأفراد، وهي مسألة غاية في الأهمية. فالفرد هو أساس المجتمع والقانون هو الوسيلة لحماية حريات وحقوق الأشخاص، وتكمن أهمية موضوع الدراسة في المكانة السامية لحرمة حق الشرف والاعتبار⁽³⁾.

فلحرمة حق الشرف والاعتبار مكانة دولية وتمثل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 ويمثل هذا الإعلان مجموعة من المبادئ والأسس الدولية والعالمية التي نادى باحترام حقوق الإنسان والمحافظة على كرامته وشرفه واعتباره، ولكل شخص حق في أن يحميه القانون.

(1) قانون العقوبات المتمم والمعدل في 20 ديسمبر 2006

(2) د/محمد ناجي ياقوت: مسؤولية الصحفيين المدنية في حالة القذف في حق ذوي الصفة العمومية، منشأة المعارف، الإسكندرية سنة 1985، ص62.

(3) د/محمد ناجي ياقوت: مسؤولية الصحفيين المدنية في حالة القذف في حق ذوي الصفة العمومية، منشأة المعارف، الإسكندرية سنة 1985، ص102.



وتتص المادة الثانية من هذا الإعلان على حماية شرف وسمعة الشخص حيث جاء فيها أنه: "لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات".

وكان لهذا الإعلان أثر عظيم في لفت أنظار دول العالم بالنسبة للأهمية الموضوع، وبالتالي ضرورة احترام وحماية حق الإنسان في حرمة شرفه واعتباره. وكانت أول اتفاقية دولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية بتاريخ 16/12/1966، وتعتبر أول تقنين عالمي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية حيث كفلت الحماية للحريات العامة والأساسية للأفراد، وأكدت ذلك في المادة السابعة عشر منها على أنه "لا يجوز التدخل بشكل تعسفي أو غير قانوني في خصوصيات أحد أو عائلته أو بيته أو مراسلاته، كما لا يجوز التعرض بشكل غير قانوني لشرفه وسمعته. ولكل شخص الحق في حماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو التعرض".⁽¹⁾

وتأكيداً لأهمية المسألة أنعقد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران من 22 أبريل إلى 13 ماي 1968، حول حرمة الحياة الخاصة ومن ضمنها الشرف والاعتبار، ومن أهم القرارات الصادرة عن هذا المؤتمر القرار الحادي عشر المتعلق بحماية حق الإنسان في شرفه وسمعته.⁽²⁾

وقد عنيت كذلك الأمة الإسلامية بحقوق الإنسان، بعقد مؤتمر إسلامي خاص بالدفاع عن حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية في دولة النيجر سنة 1978، وتمثل موضوعه حول حقوق الإنسان من كافة جوانبها مع الوضع في الاعتبار الآثار الناجمة عن التقدم العلمي.⁽³⁾

(1) SENAT : la protection de la vie privée face aux médias, rapport <http://www.SENAT:Fr//c//c3//c33/htmc>

(2) د/مدحت محمد عبد العال، المسؤولية المدنية الناشئة على ممارسة مهنة الصحافة، رسالة دكتوراه حقوق القاهرة، 1994 ص 200 وبعدها.

(3) د/عبد الرحمان جمال الدين حمزة: الحق في الخصوصية في مواجهة حرية الإعلام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق القاهرة، 1999 ص 156.



والجدير بالملاحظة أن الشريعة الإسلامية كانت الأسبق في حماية الحق في الشرف والاعتبار، واعترفت بحقوق الإنسان لكونه إنسانا بغض النظر عن جنسه أو لونه أو مركزه الاجتماعي.

والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والفقهاء الإسلامي لا يستعمل في الواقع تعبير الشرف والاعتبار، وإنما يعبر عن هذه القيمة في الفقه بكلمة العرض وهذا المعنى يشمل كل ما يمس الإنسان في شرفه واعتباره⁽¹⁾.

وما جاء به القرآن الكريم في هذا الصدد قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُوا مِن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِّن نِّسَاءِ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّغَابِ بِسِئْسَ الْإِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾⁽²⁾.

وقوله تعالى كذلك: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيْنًا لِّكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾⁽³⁾.

ومن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾⁽⁴⁾.

ومن أقوال الرسول ﷺ: «كل مسلم على المسلم حرام دمه، وماله، وعرضه»⁽⁵⁾.

وللحق في الشرف والاعتبار أهمية خاصة كذلك في الدساتير، وهذا ما أكده الدستور الجزائري لسنة 1996 في مادته الثانية والثلاثون والتي تقضي على أنه: "الحريات الأساسية

(1) د/إبراهيم عيد نايل، الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في قانون العقوبات الفرنسي، دار النهضة العربية، 2000، ص78.

(2) سورة الحجرات الآية 11.

(3) سورة الأنعام الآية 108.

(4) سورة النور الآية 4.

(5) أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري الإمام مسلم : صحيح مسلم، مطبعة البابي الحلبي لمصر، الطبعة الأولى، 1955.



وحقوق الإنسان مضمونة". كما نصت المادة التاسعة والثلاثون على أنه: "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه وحماية القانون"⁽¹⁾.

أما على المستوى التشريعي، فقد كفل المشرع في معظم الدول - حماية حرمة الشرف والاعتبار. كما أعتق القضاء في معظم بلدان العالم مبدأ حماية شرف واعتبار الشخص.

أما عن القانون الجزائري، فقد أهتم المشرع بالنص على احترام حرمة شرف واعتبار للأفراد، فصدرت القوانين ولاسيما قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية المعدلة والمتممة متضمنة للمبادئ الواردة في الدستور.

كما تضمنت المادة السابعة والأربعون من القانون المدني مبدأ التعويض عن الأضرار الناجمة عن الاعتداء غير المشروع على حق من الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان.

إشكالية وهدف الدراسة:

إن الحق في الشرف والاعتبار يعد من أهم موضوعات حقوق الإنسان لما لهذا الحق من علاقة وثيقة بمسألة تواجد الإنسان داخل المجتمع، وبالتالي يجب احترام حرية وكرامة الفرد في هذا الحيز الواسع.

ونتيجة التطورات الحديثة وازدهار التكنولوجيا وحرية الصحافة والنشر أصبح الفرد متطفل عليه فيما يود الاحتفاظ به لنفسه.

بحيث يثور التساؤل في صدد حرية الصحافة بوصفها تعبيرا عن حرية الرأي، إلى أي حد يمكن ممارسة هذه الحرية بما لا يمس حق الإنسان في حماية شرفه واعتباره؟ وإذا كانت

(1) الدستور الجزائري، السابق الذكر.



هذه الحرية لا تسمح بهذا المساس في حدود معينة، فهل يمكن لحق النقد أو حرية النشر أن يصلح سندا للمساس بهذا الحق⁽¹⁾.

كفل القانون حماية حرية الرأي متمثلة في حرية الصحافة والحق في النقد ولكن ممارسة هذين الحقين قد يواجههما حق احترام شرف واعتبار الغير. وقد تجلى ذلك في تناقض ظاهري بين هذه الحقوق تحت تأثير ما تتمتع به الصحافة ووسائل الإعلام من حرية واسعة ونفوذ ضخم، فضلا عما تتمتع به الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام من حق في إشهار الإجراءات القضائية بناء على العلانية التي تتمتع بها هذه الإجراءات.

ويثير هذا التناقض الظاهري بين الحقوق التي يحميها القانون مشكلة تحديد نطاق كل من هذه الحقوق والموازنة بين الحق في الشرف والاعتبار وغيره من الحقوق. فيألى أي مدى يمكن لوسائل الإعلام أن تباشر حريتها في التعبير أو لإبداء الرأي؟ وإلى أي مدى يمكن مباشرة هذه الوسائل مساسا بحق الشرف والاعتبار؟⁽²⁾.

لقد أثارت هذه الأسئلة انتباه الفقه والقضاء في مختلف أنحاء العالم، كما أثارت اهتمام المشرع في ضبط الحدود بين نطاق كل من هذه الحقوق لتأكيد وحدة النظام القانوني الذي يراعي حقوق الإنسان دون تناقض بينها⁽³⁾.

وتتفق تشريعات العالم على وجوب حماية سمعة الأفراد وكرامتهم مما يتطلب صيانة شرفهم واعتبارهم، بحيث يلتزم الصحفي بما للمواطنين من حقوق وفي مقدمتها حق المواطن

(1) د/محمد الشهاوي: الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، 2005، ص3

(2) د/مدوح خليل بحر، حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1983، ص81.

(3) د/مدحت محمد عبد العال، المرجع السابق، ص112.



في الإعلام. فلا يخفي الصحفي على المواطنين الوقائع المؤكدة التي يعلمها بدون مبالغة. وان يقدم إليهم الحقائق التي يستطيع تقديمها كاملة دون تصرف ذاتي يغير من ملامحها⁽¹⁾.

ويدخل في ذلك حق المواطن في الحفاظ على كرامته وعدم تشويه سمعته بخبر أو رسم أو صورة بقصد التشهير به أو الحكم عليه قبل إدانته قضائياً.

وقد أدى التطور التكنولوجي إلى سهولة الوصول إلى أسرار الأفراد ونشرها، الأمر الذي يهدد كرامة الفرد مما جعل قضية التوازن بين حرية الصحافة والحق في الحياة الخاصة ولاسيما الشرف والاعتبار من الأمور البالغة الأهمية، بل إن الصحافة بآرائها المختلفة يمكن أن تحرك الرأي العام وتؤدي إلى الإثارة والاضطراب الاجتماعي، ويمكن أن تكون أداة للقتل والسب، فإن صمت الصحافة يمكن أن يترك الرأي العام في حالة من الجهل أو الغلط⁽²⁾.

وتهدف الدراسة إلى معرفة الحدود التي ضبطها المشرع بالنسبة للحق في الشرف والاعتبار وحق الإعلام، والتوفيق بين حرية الصحافة ومسؤوليتها عن احترام الحقوق الأخرى. وسعي القانون إلى حماية الإنسان والمحافظة على شخصيته وازدهارها، وتدخله بالقدر الملائم والمناسب الذي يحقق هذا الهدف ويمكن القول بأن حرية الصحافة لا يمكن تقييدها، وإنما الأفعال الصحافية الماسة بالحقوق التي يحميها القانون هي التي يجب العقاب عليها⁽³⁾.

تقسيم الدراسة:

لتحقيق الهدف من هذه الدراسة حاولنا تقسيمها كالآتي:

أولاً: مفهوم الحق في الشرف والاعتبار

ثانياً: الطبيعة القانونية للحق في الشرف والاعتبار

ثالثاً: الأفعال الماسة بالشرف والاعتبار

(1) د/سعيد جبر، الحق في الصورة، دار النهضة العربية، 1986، ص97.

(2) د/مدحت محمد عبد العال: المسؤولية المدنية لممارسة مهنة الصحافة، مرجع سابق، ص112.

(3) د/عبد الرحمن محمد إبراهيم خلف، الحماية الجنائية للحق في الشرف والاعتبار، المرجع السابق، ص96.



رابعا : الحق في الخصوصية والحق في الشرف والاعتبار
الخاتمة.

أولا: مفهوم الحق في الشرف والاعتبار

يحق للإنسان أن يحظى باحترام كرامته التي يعتز بها ، وبالتقدير الذي يرى انه يستحقه من قبل المجتمع في ضوء مكانته الاجتماعية. وللحق في الشرف والاعتبار أكثر من تعريف عند الفقهاء .

فقد تضاربت الآراء في وضع تعريف له ، مما انعكس أثره على الأسماء المختلفة التي يطلقها بعضهم على هذا الحق. فعرفه البعض " ان الشرف عبارة عن مجموعة من الصفات الأدبية مثل الفضيلة والشجاعة والأمانة والآداب والإخلاص التي تحدد مدى تقدير الفرد في البيئة التي يعيش فيها ، بينما الاعتبار يتضمن حقا بمقتضاه يطلب الفرد من الآخرين مراعاة عدم المساس بكرامته ، أو بالتحكم في سلوك الأفراد تجاهه لحماية الروابط والعلاقات التي تسود بين الأفراد في مجتمع معين"⁽¹⁾.

في حين ذهب رأي آخر لتعريف الشرف والاعتبار بأنه المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها الشخص في مجتمع من الناس ، أو شعور كل شخص بكرامته وإحساسه بأنه يستحق من أفراد المجتمع معاملة واحترام متفقين مع هذا الشعور.

ويرجع هذا الاختلاف في تحديد مدلول الشرف والاعتبار إلى اختلاف المعيار الذي ينظر فيه لمفهوم هذه القيمة ، على أساس المعيار الموضوعي والمعيار الشخصي ، والمعيار الواسع والمعيار الضيق⁽²⁾.

(1) د/عبد الرحمن محمد إبراهيم خلف ، المرجع السابق ، ص49وبعدها.

(2) د/طارق أحمد فتحي سرور ، الحماية الجنائية لأسرار الأفراد في مواجهة النشر ، دار لنهضة العربية القاهرة ، 1991 ، ص14وبعدها.



وفقا للمعيار الموضوعي، يمكن تعريف حق الشخص وشرفه واعتباره على أنه تلك المكانة الاجتماعية التي يحتلها كل شخص في المجتمع وفقا لمدى احترام الآخرين للشخص أو تقييم لما يروه فيه من مكنات أو قدرات قد لا يعرفها هو عن نفسه. بحيث أن الفرد يستمد شرفه واعتباره من المحيط الذي يعيش فيه. أما وفقا للمعيار الشخصي يمكن تعريفه بأنه شعور كل شخص بكرامته الشخصية وإحساسه بأنه يستحق من أفراد المجتمع معاملة واحترام متفقين مع هذا الشعور، بحيث يعتبر الشرف والاعتبار من الأمور الشخصية والداخلية التي تتولد في نفس صاحبها وتظل مرتبطة بها باعتبارها تتمثل في رغبته الفطرية في الحصول على احترام الآخرين⁽¹⁾.

كما يميز البعض بين المعنى الضيق للشرف والاعتبار وبين المعنى الواسع، وأساس التفرقة يرجع إلى ضيق واتساع نطاق تلك القيمة.

وفقا للمفهوم الضيق يصبح الحق في الشرف واعتبار مقصورا على عدم إذاعة أمور من شأنها أن تدعو إلى كراهية الشخص أو احتقاره أو السخرية منه أو تسبب نفورهم منه أو تجنبهم له أو تحاشيهم إياه.⁽²⁾

أما وفقا للمفهوم الواسع، فإن نطاق الحق في الشرف والاعتبار يتسع ليشمل حق الشخص في إشاعة أمور عنه من شأنها أن تدعو إلى إنقاص ما يتمتع به في نظر الآخرين من تقدير أو احترام أو حسن ظن أو ثقة أو يثر ضده مشاعر أو آراء معادية أو مشينة⁽³⁾.

نعتمد أنه يجب أن يراعى في تعريف حق الشرف والاعتبار المعنى الواسع من خلال المعيار الموضوعي، على أنه الحق في حماية الجانب المعنوي للشخص الناتج عن تقدير الآخرين له، وما

(1) D/Isabelle Lodies : La protection de la vie privée, Presse universitaire d'Aix-Marseille, 1999, page 65 et après.

(2) D/Xavier Agostinelli, le droit à l'information face à la protection de la vie privée, librairie de l'université, 1994, page. 102.

(3) د/عبد الرحمن محمد إبراهيم خلف، الحماية الجنائية للحق في الشرف والاعتبار، المرجع السابق، ص 12.



يتفرع عن ذلك في أن يعطي الثقة والاحترام اللذان تقتضيهما مكانته الاجتماعية ولا يعامل على نحو ينقص من هذه المكانة أو يقلل من ثقة الآخرين أو يسبب الهزأ به⁽¹⁾.

ثانياً: الطبيعة القانونية للحق في الشرف والاعتبار'

سبق وأن بينا أن الحق في الاعتبار من القيود التي ترد على حرية الصحفي في التعبير والنقد، وأن هذا القيد يتحدد مداه بتحديد مدى وطبيعة هذا القيد، لأنه لو كان الحق في الاعتبار حقاً من حقوق الشخصية لكان يمثل قيداً كبيراً على حرية الصحفي، لأنه وفقاً لهذه الصفة ستتقرر له الحماية القانونية دون حاجة لإثبات الخطأ والضرر. بينما لو وصف الحق في الشرف والاعتبار بأنه مجرد خاصية يتمتع بها، وبالتالي سيقع عبء الإثبات على عاتق المضرور⁽²⁾.

وتظهر أهمية تحديد طبيعة الحق في الشرف والاعتبار، في أن الاعتراف به كحق من حقوق الشخصية يعطي لصاحبه إمكانية منع الاعتداء أو وقفه حتى من قبل أن يرتب أي ضرر، مما يعني حصول هذا الحق على قدر من الحماية قد لا يحصل عليه من مجرد تطبيق قواعد المسؤولية التي تهدف إلى توقيع الجزاء على فعل الاعتداء، لكونها لا تحقق الحماية الوقائية منه، كما أنه ليس من الممكن دائماً إثبات الضرر الذي يلحق بالمضرور من جراء المساس بشرفه واعتباره. ومن ثم فإن قواعد المسؤولية المدنية لا تحقق الردع اللازم للمعتدي ولا تقدم الترضية الكافية للمضرور.

وبالتالي فإن مصلحة الفرد في سلامة سمعته وعدم المساس بها مصلحة أساسية تحتاج إلى حماية كاملة تؤدي إلى رفعها إلى مرتبة الحقوق بالمعنى الدقيق حتى يمكن إعفاء المضرور من إثبات الخطأ والضرر⁽³⁾.

(1) د/أسامة عبد الله فايد، الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنك المعلومات، دار المعارف، 1988، ص38.

(2) د/مدحت رمضان، الحماية الجنائية لشرف وإعتبار الشخصيات العامة المرجع السابق، ص9 وبعدها.

(3) د/حسام الدين كمال الأهواني، الحق في إحترام الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، 1978، ص92.



إلا أنه التكييف الراجح لتحديد طبيعة حق الشرف والاعتبار في أنه حق من حقوق الشخصية وليس مجرد خاصية أو صفة تتمتع بها الشخصية، ذلك لأن الصفة أو الخاصية هي مظهر خارجي للشخصية وليست عنصرا من عناصرها الداخلية⁽¹⁾.

على أساس أن الشرف والاعتبار هما الترجمة الواقعية لما يوجد لدى الشخص من مزايا وصفات تجعله جديرا باحترام أفراد المجتمع له. وبالتالي يكون الاعتبار جزءا من أجزاء الشخصية والمعبر عنها أمام المجتمع⁽²⁾.

ثالثا: الأفعال الماسة بالشرف والاعتبار

إن أفعال التعبير الصحفي التي تمس شرف واعتبار الغير تتمثل في القذف والسب والبلاغ الكاذب، وهذه الأفعال متفق عليها في أغلب تشريعات العالم.

1- القذف: ويقصد به "كل إخبار أو إسناد بواقعة من شأنها أن تصيب شرف واعتبار الشخص أو الهيئة محل الاتهام بهذه الواقعة". فيقوم القذف في جوهره على إسناد واقعة معينة ومحددة من شأنها عقاب المسند إليه واحتقاره، وجريمة القذف في مجال العمل الصحفي عمديه دائما وعلنية. ذلك لأن العلنية تتبع لفعل الإسناد قدرا كبيرا من الذيوع والانتشار فيهيبط شرف واعتبار المجني عليه لدى عدد كبير وغير محدود من الأشخاص⁽³⁾.

ويستوي لإقامة المسؤولية أن تستعمل الكتابة فقط أو يستعمل الرسم فقط أو الرسم مع الكتابة. ولكي يستطيع القاضي استخلاص وجود قذف فإنه لا يكتفي بالبحث في الألفاظ المعروضة عليه بل انه يبحث في العوامل المحيطة بفعل القذف حتى يتحقق من مدى توافر صفات القذف من عدمه. على الأخص إذا استعملت عبارات أو ألفاظ غير صريحة. وموضوع الإسناد هو الواقعة التي يسندها المتهم إلى المجني عليه ويكون من شأنها المساس بشرفه

(1) د/طارق أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص29 وبعدها.

(2) د/عبد الرحمان عبد العزيز، الحق في الشرف والإعتبار، رسالة دكتوراه حقوق القاهرة، 1992، ص30.

(3) د/أحمد محمد حسان، نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، 2001، ص98.



واعتبارهم. ويجب أن تشمل العبارات الموجهة للمجني عليه في القذف على فعل أو أمر محدد يمكن التدليل عليه وإثبات صحته، وهذا أمر ضروري في القذف لأن إثبات الصحة لا ينصرف إلا إلى واقعة محددة يمكن التدليل عليها⁽¹⁾.

ونطاق واقعة القذف متسع بالنسبة للواقعة الإيجابية والسلبية. إن الشرف والاعتبار عنصران من عناصر الشخصية، معنى أن القذف يمس الشرف والاعتبار فإن هذا الفعل يمس الشخصية. وبالتالي لا بد في المسند إليه أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا تثبت له شخصيته القانونية، وأن يكون هذا الشخص محمدا بشكل كافٍ في عبارات القذف، ولا يشترط ذكر اسم المسند إليه بل يكفي أن تكون دلائل الأحوال كافية في تحديده، على القاضي أن يتولى فحص ما كتب والظروف المحيطة به لكي يتحقق من توافر أركان جريمة القذف، بعدئذ يعتبر التحديد كافيا إذا ذكر الأحرف الأولى من اسم المسند إليه أو حددت مهنته أو القرية التي ينتمي إليها أو وضع الصورة إلى جانب المقال الذي يتضمن عبارات القذف⁽²⁾.

وكما يوجه القذف للشخص الطبيعي فإنه قد يوجه لشخص معنوي، وفعل القذف ضد شخص معنوي يعاقب عليه، لأن للشخص المعنوي شرف واعتبار خاصين به ومستقلين عن شرف واعتبار الأشخاص المكونة له.

أما إذا تعلق الأمر بشخص منو في قد أستقر الرأي على أن المتوفى قد فقد حقه في التمتع بالشرف والاعتبار لانتهاء شخصيته القانونية بالوفاة وعلى كفالة حرية البحث التاريخي، بشرط أن لا تكون الألفاظ والعبارات موجهة بنية الاعتداء على شرف أو اعتبار ورثة المنو في أو زوجه أو الموصى له الباقين على قيد الحياة⁽³⁾.

2- السب: ومن الأفعال التي تمس الشرف والاعتبار كذلك السب والذي يعرف المشرع المصري في المادة 306 من قانون العقوبات بأنه: "كل إسناد لا يشتمل على واقعة، ولكنه

(1) د/حسام الدين كامل الأهواني، الحق في حرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، 1978، ص94.

(2) د/عبد الرحمان عبد العزيز: الحق في الشرف والاعتبار، المرجع السابق، ص35 وبعدها.

(3) د/هشام محمد فريد، الحماية الجنائية لحق الإنسان في صورته، مكتبة الآلات الحديثة أسبوط، 1986، ص18.



يتضمن بأي وجه من الأوجه خدشا للشرف أو الاعتبار. " بينما يعرفه المشرع الفرنسي في المادة 29 من قانون الصحافة بأنه: "كل تعبير مهين أو شتائم أو قدح لا تتضمن إسناد واقعة معينة". أما المشرع الجزائري في المادة 279 من القانون العقوبات يعرفه على أنه: "يعد سبا كل تعبير مشين أو عبارة تتضمن تحقيرا أو قدحا لا ينطوي على إسناد واقعة".

وفقا لهذه التعاريف فإن السب يتفق مع القذف في أن كلا منهما يمس الشرف والاعتبار.

ولكن الاختلاف يكمن في أن يكون القذف بإسناد واقعة محددة بينما يكون السب بإسناد واقعة غير محددة. وعليه تقوم جريمة السب العلني بخدش شرف واعتبار المجني عليه وبإسناد واقعة غير محددة، سواء كان السب عن طريق أسلوب صريح أو عن طريق أسئلة أو صيغة تلميحية أو تنكيرية، ولذلك فإن إسناد عيب يتضمن وصف الشخص بما يفيد تحقيره يعد سبا كوصف الشخص على أنه جبان أو جاهل...⁽¹⁾.

إلا أنه يجب تعيين الشخص والعلنية حتى تقوم الجريمة وأن يتجه القصد الجنائي العام إلى إرادة إذاعة الألفاظ، وبالتالي لا حاجة إلى البحث عن مدى توافر قصد الإضرار الخاص لديه.

ولاشك أن القاضي هو الذي يتولى ما إذا كانت الألفاظ والعبارات تتضمن سبا أم لا مستعينا في هذا بظروف كل واقعة وبالعرف الذي قد يحدد مدلولاً للفظ يختلف عن المدلول الغوي.

3- البلاغ الكاذب: وقد يحدث كذلك الاعتداء على حق شرف واعتبار الفرد عن طريق البلاغ الكاذب والمقصود به إبلاغ بأية طريقة كانت السلطات بوشاية كاذبة والتي لا تقل في ضررها عن الضرر الذي يحدثه القذف أو السب بشرف المضرور واعتباره⁽²⁾.

وإذا كانت الصحيفة هي عين الجمهور التي تتعرض بالنقد والتحليل للمواقف والأخبار، فإن عليها واجبا يتمثل في أن تبلغ رجال الضبط القضائي أو الشرطة الإدارية بالجرائم التي

(1) د/فتحي فكري، قانون وسلطة الصحافة، دار النهضة العربية، 1987، ص16 وبعدها.

(2) د/أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص116.



وصلوا إلى علمها سواء عن طريق محرريها ومراسليها المنتشرين في جميع أنحاء الدولة أو عن طريق الرسائل التي يرسلها القراء للصحيفة متضمنة إخبار الصحيفة ببعض وقائع الفساد أو الانحراف أو الجرائم، حتى تتولى الصحيفة نشرها في هيئة بلاغ موجه إلى السلطات المختصة. كما هو الحال بالنسبة لكل فرد ومن باب أولى الصحفي، باعتبار أن التكليف واجب على الأفراد كافة القيام به لصالح الجماعة⁽¹⁾

فإذا كان هذا البلاغ كاذب مع سوء النية فإنه في هذه الحالة ستثور المسؤولية المدنية والجنائية باعتبار أن هذا البلاغ يمثل اعتداء على شرف واعتبار المجني عليه، بحيث نسبت إليه واقعة تستوجب عقابه وبالتالي إساءة لمكانته الاجتماعية. هذا ما جاءت به المادة 300 من قانون العقوبات الجزائري.

هذا غير إن البلاغ الكاذب يعد بمثابة استهانة بالسلطات القضائي والإدارية حيث يقتطع من وقت القارئ عليها ومن جهدهم ما يستغل في تحقيق نوايا الجاني السيئة في الإضرار بالمجني عليه⁽²⁾.

رابعا: الحق في الخصوصية وفي الشرف والاعتبار

أوجه الشبه بين الحق في الخصوصية والحق في الشرف والاعتبار:

- وحدة الفعل المكون للجريمة:

قد يتحقق بالفعل الواحد - في بعض الأحيان - المساس بالحق في الخصوصية من ناحية وبالحق في الشرف والاعتبار من ناحية أخرى في نفس الوقت. وفي مثل هذه الأحوال لا يصح الخلط بين الحقين، ولكن يبقى لكل منهما طبيعته المستقلة ونكون بصدد تعدد الجرائم وتطبيق الأحكام العامة في قانون العقوبات، والذي يؤدي إلى تحقيق الاعتداء على الحقين

(1) د/صالح سيد، جريمة القذف في حق ذوي الصفة العمومية، دار النهضة العربية، 1997، ص 25.

(2) د/طارق سرور، جرائم النشر، دار النهضة العربية، 2001، ص 78.



بالفعل الواحد في نفس الوقت، هو ما تقوم به الصحافة غالباً من نشر ما يثير إهتمام الناس أي ما يعتبر من قبيل الفضائح.⁽¹⁾

- تشابه الإجراءات التي يجوز للقاضي المدني اتخاذها لحماية كليهما:

يبدو التشابه بين الحقين عندما يقع الاعتداء عليهما في أنه يجوز لقاضي الأمور المستعجلة الأمر بوقف نشر المطبوعات التي تتضمن المساس بهما أو وضعها تحت الحراسة، معناه أن القاضي المدني يجوز له عند نظر دعوى التعويض عن المساس بالشرف والاعتبار أن يأمر بوضع المطبوعات التي تضمن القذف تحت الحراسة، كما أن القاضي المستعجل يتمتع بنفس السلطة ولا تسري عليهما القيود الواردة في القوانين الخاصة مثل قانون الصحافة إلا أن أوجه الشبه بين الحق في الخصوصية والحق في الشرف والإعتبار لا يمنع استقلال كل منهما عن الآخر فالمشروع يحمي الخصوصية حتى ولو لم تمس من قريب أو من بعيد الشرف والاعتبار، كما يحمي الشرف والاعتبار حتى ولو لم يمس منطقة الحياة الخاصة أي حتى ولو تعلق بالحياة العامة⁽²⁾.

- أوجه الاختلاف بين الحق في الخصوصية والحق في الشرف والاعتبار

- المصلحة المحمية:

يستهدف الحق في الشرف والاعتبار تحقيق السلام الاجتماعي، بينما يستهدف الحق في الخصوصية تحقيق السلام الشخصي للإنسان. ويمكن القول بأنه إذا كان هدف الحق الأول هو حماية الحياة العامة للإنسان، فإن الهدف من الثاني هو حماية الحياة الخاصة وتأمينها ضد المساس بها عن طريق التحري والنشر غير المشروعين ولهذا كثيراً من الوقائع قد تشكل اعتداء على الحق في الشرف والاعتبار دون أدنى مساس بالحق في الخصوصية مثل القذف الذي يتعلق بالنشاط العام للشخص وكذلك السب والقذف الغير علنيين.

(1) د/عبد التواب معوض، إباحة القذف بين المبدأ والإستثناء، دار النهضة العربية 1995، ص35.

(2) د/عبد الرحيم صدقي، جرائم الرأي والإعلام، دار الثقافة العربية، 1988، ص77.



وبالعكس فقد تعتبر بعض الوقائع من قبيل التعدي على الحق في الخصوصية دون أدنى مساس بالشرف والاعتبار، مثال ذلك من ينسب علنا للغير أن زواجه تم بعد علاقة عاطفية، أو تم بعد معايشرة غير شرعية⁽¹⁾.

- تحريك الدعوى العمومية:

المعلوم أن للنياحة العامة مطلق الحرية في تحريك الدعوى العمومية، فهي المينة عليها دون غيرها، ولا يقيّد حريتها تنازل المجني عليه عن حقوقه وصفحه عن الجاني.

لكن قد يرى المشرع أن المجني عليه في بعض الجرائم أقدر من النياحة العامة على تقدير ملاءمة اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد الجاني، فيعلق تحريك الدعوى على مبادرة شخصية منه أو من يمثله، ويكون ذلك بالذات بالنسبة للجرائم التي تمثل اعتداء على حقوقه الشخصية، وهو حق غير متعلق بالنظام العام، والمجني عليه وحده هو الذي له مصلحة ملاحقة من يقوم بالاعتداء عليه.

وقد نهج المشرع الفرنسي هذا المسلك فنص في المادة 2/226 من قانون العقوبات الجديد، على أنه لا يجوز الإدعاء عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين 1/226 و 2/226 (وهي الجرائم المتعلقة بالحياة الخاصة) إلا بناء على شكوى من المجني عليه أو خلفه أو من يمثله قانونا.

أما المشرع المصري لم يشترط في المادتين 309 مكرر و 309 مكرر (أ) أن يتقدم المجني عليه أو من يمثله بشكوى إلى النيابة العامة.

بينما المشرع الجزائري لم ينص صراحة على تقديم الشكوى في هذه الاعتداءات في المواد 298 و 299 من قانون العقوبات. لكن ما جاء في نص المادة 47 من القانون المدني يوضح أن يحق للمعتدى عليه أن يطلب وقف هذا الاعتداء "لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء والتمويض عما يكون قد لحقه من ضرر".

(1) د/عمر سالم، الدفع بالحقيقة في جريمة القذف، دار النهضة العربية، 1995، ص 122.



يتوقف تحريك الدعوى العمومية في جريمة القذف على شكوى في القانون المصري والجزائري - بينما لا يتوقف رفع الدعوى على شكوى في جريمة الاعتداء على الحياة الخاص (1).

أما القانون الفرنسي يشترط تحريك الدعوى الجنائية في الجريمتين على شكوى المجني عليه.

الخطأ والضرر:

الخطأ في جريمة القذف لا يتحقق إلا إذا توفر القصد الجنائي بعنصره العلم والإرادة. أما الخطأ في جريمة المساس بحرمة الحياة الخاصة فلا يلزمه سوء النية في الكشف عن الخصوصيات، بل يتحقق حتى ولو كان المراد هو الإشادة بالشخص المجني عليه (2).

بينما الضرر الذي يلحق الشخص في حالة المساس بشرفه واعتباره هو احتقاره بين أهله وأقرانه. وفي حالة خرق أسرار حياته الخاصة فيتمثل في عرض تفاصيل هذه الحياة على الناس ولو كانت لا تشينه.

بالرغم أن المشرع لم ينص صراحة على ضرورة توافر القصد أو العمد في المادتين 298 مكرر و299 مكرر من قانون العقوبات. وكذا المشرع المصري في المادة 309 مكرراً من قانون العقوبات.

إلا أن الفقه يجمع على أن هذه الجرائم عمدية باعتبارها جرائم اعتداء فلا يتصور أن يحدث قذف أو سب بطريقة غير عمدية، وعلى هذا الأساس يفترض توافر القصد. فالمعلوم وفقاً للقواعد العامة في القانون الجنائي إنه إذا لم يحدد المشرع طبعة الجريمة من حيث صورة الإثم أو الإذنب الجنائي، فإنها تعد جريمة عمدية. بينما عبر المشرع الفرنسي صراحة عن ضرورة توافر القصد أو العمد ويستفاد ذلك من كلمة volontaire في المادة 1/26 من قانون العقوبات الفرنسي والتي جاء فيها.

«...quiconque aura...volontairement porté atteinte à l'intimité de la vie privée.

(1) د/إبراهيم عيد نايل، المرجع السابق ص102 وما بعدها.

(2) د/فتحي ذكرى، التنظيم القانوني للصحف في دولة الإمارات العربية، جامعة الكويت، 1994، ص113.



طلب التعويض:

لا يجوز طلب التعويض بعد مضي ثلاثة شهور المتمثلة في مدة التقادم وهذا من تاريخ علم المجني عليه بوقوع الجريمة لكونها من جرائم الشكوى هذا بالنسبة للقانون المصري حيث نص في المادة 1/3 من الإجراءات الجنائية على أنه "لا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجني عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك." على خلاف أن المشرع الفرنسي لم ينص على مدة محددة يلزم أن تقدم الشكوى في خلالها وبالتالي يجوز أن تقدم الشكوى في أي وقت ما لم تنقضي الدعوى الجنائية بالتقادم، أو بالأحرى بمضي المدة وهي ثلاث سنوات باعتبار الواقعة جنحة. والحكم كذلك بالنسبة للقانون الجزائري، على أساس المادتين 2 و 8 من قانون الإجراءات الجزائية.

نص المادة 1/2 ق أ ج "يتعلق الحق في الدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر الناجم عن جناية أو جنحة أو مخالفة بكل من أصابهم شخصيا ضرر مباشر تسبب عن الجريمة ..."

نص المادة 8 من ق أ ج "تتقدم الدعوى العمومية في مواد الجنح بمرور ثلاث سنوات كاملة ..."

بينما لو كان الفعل واحد، فيجوز طلب التعويض عن المساس بالخصوصية بالرغم من تقادم دعوى القذف.

- مدى صلاحية إثبات الحقيقة كسبب للإباحة:

فإذا تعلق الأمر بالموظف العام، حيث تقتضي المصلحة العامة الكشف عن حقيقة أعمالهم ومبلغ أمانتهم في أداء الواجبات الموكولة إليهم، فإن القاذف يعفى من المسؤولية إذا أثبت صحة ما أسنده إلى الموظف في جريمة القذف⁽¹⁾.

(1) د/محمد محمد حسين، حرية الصحافة ودور القضاء في حمايتها، جامعة القاهرة، 1999، ص515.



بينما في جريمة التعدي على الحياة الخاصة فلا تطبق هذه القاعدة.

أما حيث يكون المقذوف شخصا عاديا فلا يعفى القاذف من المسؤولية إذا اثبت صحة الوقائع المنسوبة، وتسري هذه القاعدة في حالة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة⁽¹⁾.

الخاتمة:

يحرص الإنسان العادي على حماية شرفه واعتباره من أي اعتداء يقع عليه ولكن نعرف ذلك الحق تعريفا متكاملا يتفق مع القوانين وما يحكم به القضاء، فلا بد أن نراعي في التعريف المعنى الواسع لنطاق الحق في الشرف والاعتبار من خلال المدلول الموضوعي، إلى أن الحق في صيانة الجانب المعنوي للشخص الناتج عن تقدير الآخرين له. وما يتفرع عن ذلك في أن يعطي الثقة والإحرام الذي تقتضيه مكانته الاجتماعية، ولا يعامل على نحو ينقص من هذه المكانة أو يقلل من ثقة الآخرين فيه أو يسبب اعتراضهم عنه أو الهزء به⁽²⁾.

وحماية الحق الشرف والاعتبار وفقا لهذا التعريف تثير مشكلة وضع معيار التوفيق بين تلك المصلحة المشروعة والملازمة لازدهار أي مجتمع إنساني وبين ما للفرد من حرية في التعبير عن آرائه وأفكاره حتى يسهم في بناء تطور المجتمع⁽³⁾.

كما أن للجمهور في أي مجتمع ديمقراطي الحق في معرفة كل ما يجري في المجتمع من أمور لكي يتمكن من ممارسة دوره في الرقابة على السلطات في الدولة. ولذا يجب أن نحدد قيمة هذه الحماية للحق في الشرف والاعتبار بالنسبة لتلك الحقوق الأخرى والتوفيق بين هذه المصالح المتعارضة في مجتمع يقدر حرية التعبير في الواقع

(1) د/أحمد فتحي سرور: الحق في الحياة الخاصة، مجلة القانون والإقتصاد العدد 54، 1984، ص 25- 195.

(2) د/محمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 17 وبعدها.

(3) د/محمد الشهاوي، المرجع السابق، ص 262.



يصطدم المشرع بمشاكل بالغة الصعوبة عند وضع معيار تشريعي يوفق بين هذه المصالح المتعارضة، لو اعتبرنا تزايد الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام في الوقت الحاضر بصورة يصعب معها الحد من نطاق تلك الوظيفة بالنص على تجريم بعض صور هذا النشاط⁽¹⁾.

وأن فكرة الحق في الشرف والاعتبار تختلف عن الحقوق الأخرى كالحق في الخصوصية. وكذا الحماية القانونية لحق الشرف والاعتبار تختلف من دولة لأخرى من حيث اعتبار الاعتداء على الشرف والاعتبار من الجرائم وبالتالي الحماية تكون جنائية⁽²⁾.

ونجد الاعتداء على الشرف والاعتبار في دولة أخرى حمايته تكون عن طريق المسؤولية التقصيرية، ومع ذلك لايسأل الصحفي جنائياً ولا مدنياً(39) عن النشر الذي يمس حق بعض الأفراد، إذا كان النشر في حدود استعمال الحق، بحيث أن المشرع قرر حرية الصحافة، وما ينتج عن ذلك من حق الصحف من نشر أخبار، فإن ذلك يقتضي حتماً إباحة الوسيلة التي أستعمل هذا الحق أي إباحة الأفعال التي تهدف إلى الاستعمال المشروع للحق، فلا يعقل أن يقرر المشرع حقا ثم يعاقب على استعماله⁽³⁾.

وعليه نستنتج أن شرف واعتبار الإنسان أصبح في خطر شديد في العصر الحديث نتيجة لتضافر عدة عوامل من أهمها التطور التكنولوجي الهائل الذي باتت معه أسرار الناس شبه عارية. مما لاشك فيه أن انتشار وسائل الاتصالات والإعلام واستخدام الحاسبات الآلية أدت جميعها إلى سهولة الحصول على بيانات ومعلومات عن الأشخاص دون موافقة منهم. مما جعل أسرار الأفراد عرضة للانتهاك بسهولة. وقد ينطوي نشر

(1) د/أحمد محمد حسان، المرجع السابق، ص271.

(2) د/حسام الدين كامل الأهواني، المرجع السابق، ص94 وبعدها.

(3) E/Clavel, les problèmes posés par la publicité, Revue internationale de droit pénale, 1961, P112.



الأخبار في الصحف أو إذاعتها في التليفزيون أو الراديو على أساس الحق في الخصوصية وكذا في الشرف والاعتبار، فيشكل جريمة القذف أو السب وغيرهما.

ونلاحظ أن هناك مصلحتين متعارضتين أولاهما مصلحة المجتمع في إعلام الشعب بالأمور الهامة، وثانيهما مصلحة من تضمنه النشر في الحفاظ على أسرار حياته. وعلى هذا الأساس حظي هذا الحق باهتمام دولي، وكان موضوعا لبحث مستفيض في العديد من المؤتمرات بين رجال القانون وهذا دليل على أهمية شخصية الإنسان وحرية وازدهاره.

ولا نملك في النهاية إلا أن نوجه إلى أولى الأمر والمشرعين بضرورة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية، وإن تهتم الأسرة ودور العلم بتربية الناس على احترام حق شرف واعتبار الغير، حتى يتأصل هذا في الضمير الاجتماعي، فبدون ذلك لن يحقق القانون إلا قدرا ضئيلا من الحماية.

إضافة مادة في قانون العقوبات الجزائري تجرم واقعة نشر الوقائع المدنية الخاصة بالأفراد لأهميتها ولكونها تشكل أساسا بحقهم في الشرف والاعتبار والخصوصية.